

واشنطن تترقب تفاصيل محاكمة تاريخية لترامب



واشنطن - أ ف ب

يبدأ مجلس الشيوخ الأمريكي، الثلاثاء، محاكمة تاريخية، هي الثانية من نوعها بحق دونالد ترامب، والتي اعتبرها فريق الدفاع عنه أنها «عمل سياسي وقح» بدافع الانتقام، في حين اعتبر المدعون الديمقراطيون أن الرئيس السابق حرّض بإرادته على «تمرد عنيف».

وكان مجلس النواب قد وجه تهماً لترامب الشهر الماضي على خلفية دوره في اقتحام مبنى الكابيتول من جانب حشد من مناصريه في السادس من يناير/كانون الثاني الماضي، وفي المحاكمة التي تعدّ الأولى من نوعها بحق رئيس سابق، سيقوم أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 100 بمهام هيئة المحلفين.

وندد الفريق القانوني لترامب يوم الاثنين بالمحاكمة، معتبراً أنها انتهاك للدستور، وأن من «العبث» تحميل الرئيس السابق مسؤولية أعمال العنف.

لكن النواب الديمقراطيون الذين يتولون مهمة الادّعاء في محاكمة ترامب، اعتبروا أنّ الرئيس السابق ارتكب «انتهاكاً للدستور» هو الأخطر في تاريخ الرئاسة الممتد على مدار «232 عاماً» بتحريض أنصاره على اقتحام الكونغرس.

مخاوف من هجمات

وتتعد المحاكمة فيما لا تزال أغلبية أجزاء مبنى الكابيتول مغلقة وتخضع لتدابير أمنية مشددة بعد شهر على الاضطرابات.

ووسط استمرار المخاوف من هجمات يشنها متطرفون، لا يزال 6 آلاف عنصر من الحرس الوطني منتشرين في واشنطن، وستبدأ الإجراءات الساعة 13,00 ت.غ، وبحسب اتفاق بين الحزبين، تبدأ الإجراءات بنقاش تصل مدته إلى أربع ساعات، يليه تصويت على دستورية المحاكمة نفسها.

وتبدأ المرافعات اعتباراً من الأربعاء، يحصل فيها كل جانب على 16 ساعة توزع على مدار يومين، ثم يوجه أعضاء مجلس الشيوخ الأسئلة إلى الجانبين، وفي حال أراد أي طرف استدعاء شهود، يطرح الأمر للتصويت، مع ضرورة أن يحصل على أغلبية الأصوات، علماً أن ترامب رفض طلباً أرسله إليه المدعون العامون الديمقراطيون للاستماع إلى شهادته تحت القسم.

التحريض على التمرد

وبعدما وجهت إليه تهمة «التحريض على التمرد»، من المرجح أن يتفادى الإدانة نظراً للولاء الذي يحظى به في مجلس الشيوخ، وقد ذكر محاموه في وثائقهم التي سلمت عشية المحاكمة، أن الدستور لا يمنح مجلس النواب صلاحية محاكمة رئيس سابق.

وكتب المحامون ديفيد شون وبروس كاستور ومايكل تي فان دير فين، أن «على مجلس الشيوخ أن يرفض بسرعة هذا العمل السياسي الوقح»؛ لأنه من الواضح أن هذا ليس ما أراده واضعو الدستور، ولا ما يسمح به الدستور، وأضافوا أن «الاستجابة لتعطش الديمقراطيين في مجلس النواب لهذه المسرحية السياسية خطر على الديمقراطية والحقوق التي نعتز بها».

واستخدم المحامون نبذة حادة في المرافعة التي جاءت في 78 صفحة، وقالوا إن «من العبث» القول إن ترامب حرّض حشداً لارتكاب جريمة عنيفة، واعتبروا أن الذين هاجموا الكابيتول قاموا بذلك من تلقاء أنفسهم. سنترك الأمر لمجلس الشيوخ.

حرمان من المناصب

ويوم الاثنين، رفض الرئيس جو بايدن الذي خلف ترامب في 20 يناير/كانون الثاني، التطرق إلى مسألة ما إذا كان ينبغي إدانة ترامب أو حرمانه من تولي أي منصب عام في المستقبل.

ولاحقاً قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي للصحفيين، إنّ بايدين ترشّح ضدّ ترامب في 2020 «لأنه شعر أنّ ترامب ليس أهلاً للمنصب»، لكنها أضافت أن الرئيس «سيترك الأمر لمجلس الشيوخ لينظر في مسار هذه المحاكمة»، وفي حال أدين ترامب بالتهمة الموجهة إليه، علماً أن الإدانة تتطلب أكثرية الثلثين، فإنّ مجلس الشيوخ سيُجري على الإثر تصويتاً بالأغلبية البسيطة لمنعه من تولي أيّ منصب عام في المستقبل.

ويقول النواب الديمقراطيون الذين يتولون مهمة الادعاء في محاكمة ترامب، إنّ «جهوده للتهرب من مسؤوليته، غير مجدية»، في إشارة إلى الطلب الذي قدّمه محاموه، مشدّدين على أنّ «الأدلة ضدّه، دامغة».

وقال رئيس فريق الادعاء جيمي راسكين، إنّ «تكريسه على التمرد ضد حكومة الولايات المتحدة، والذي عرقل الانتقال السلمي للسلطة، هو أخطر جريمة دستورية يرتكبها رئيس، وستجرى المحاكمة في القاعة نفسها التي اقتحمها مثيرو الشغب، مهديين حياة نواب كانوا يصادقون على فوز بايدين».

وصرّح فريق الادعاء في وقت سابق، بأن ترامب، الذي خاطب أنصاره في واشنطن قبل وقت قصير على الاعتداء، «مسؤول بشكل فردي عن الاضطرابات التي أودت بحياة خمسة أشخاص».

وأضافوا أن تبرئة ترامب، الذي نجا من الإدانة في أول محاكمة بغرض عزله في 2020، يمكن أن تلحق ضرراً بالغاً

بالديمقراطية الأمريكية، لكن إدانته تتطلب أصوات أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، أي أن ينشق 17 جمهورياً وينضموا إلى 50 ديمقراطياً، وهو ما يكاد يكون مستحيلاً. وبرغم أن ترامب لا يزال يتمتع بقاعدة قوية، فإن التأييد الشعبي لإدانته الآن أقوى مما كان عليه في محاكمته الأولى، «بحسب استطلاع جديد لمؤسسة «إيبسوس»، وشبكة «إيه بي سي نيوز».

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024."